الميثاق
العدد (١٥١٩)
16
الاثنين ٢٣/٨/٢٠١٠م -
الموافق ١٣/ رمضان ١٤٣١هـ

«نحرص أن يكون أسلوب عملنا السياسي نابعاً من عقيدتنا الاسلامية وأهداف الثورة اليمنية ومعبراً عن إرادة الجماهير»

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

حـــــوار التقاســـم!

أ.د/قاسم محمد بريه

هل سنتحاور لكي نؤجل الانتخابات؟ أم سنؤجل الانتخابات لكي نتحاور؟

هاتان المسالتان.. التي لابد من مناقشتهما وتوضيح أبعادهما.. التي أصبحت واقعاً مفروضاً ولابد منه على أي حوار وطني يصب نتائجه في مصلحة الوطن بسبب اتخاذ الاحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم تلك المسالتين «نتحاور لكي تؤجل الانتخابات» «تؤجل الانتخابات لكي نتحاور» مبدأ ومنهجاً ومسلكاً للخوض في أي حوار.. بغية الوصول لما يصبون الى البعيد كل البعد عما لا يؤمنون به ألا وهو مصلحة الوطن «والديمقراطية الصحيحة».

فالحوار الذي يدعو اليه المؤتمر الشعبي العام ممثلاً بفارس الحوار الأول رئيس المؤتمر الشعبي العام فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله- مراراً وتكراراً لتلك الأحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم من أجل مصلحة الوطن باعتباره ملك الجميع ومسئولية الجميع دون استثناء، حفاظاً على اللحمة الوطنية ووحدة الشعب اليمني المباركة وصداً لكل عوامل الشرذمة والتفرقة والكراهية.. الخ ذات العواقب الوخيمة أعاذنا الله منها وممن يسعى لإثارتها.. وكذلك من نتائج الحوار الذي يدعو اليه الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام تقوية الدور الفاعل للدولة كلاعب أساسي ومهم على المستوى العربي والاقليمي في ظل المتغيرات الدولية والعمل على تجاوز الصعوبات والتحديات وبناء وتطوير وتنمية مختلف نواحي الحياة في الوطن، وتوسيع وتثبيت المشاركة الشعبية في إطار المؤسسات الديمقراطية عبر التنافس الشريف والاحتكام الى الصندوق تحت سقف الثوابت والمبادئ والقيم الوطنية تحت سقف المؤسسات الدستورية.

إلا ان الاحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم لا يؤمنون بالحوار الذي يصب في مصلحة الوطن الذي يدعو اليه المؤتمر الشعبي العام ولا بالنتائج الوطنية العظيمة التي تنتج عنه، فقد أصبح الحوار الجاد الذي تصب نتائجه في مصلحة الوطن وابنائه بالنسبة لهم مجرد وسيلة من إحدى الوسائل التي يسعون من خلالها الى الوصول لما يصبون له البعيد كل البعد عن مصلحة الوطن والمواطن.. وعن النهج الديمقراطي الصحيح.. متخذين المكونين الأساسيين «نتحاور لكي تؤجل الانتخابات - تؤجل الانتخابات لكي نتحاور» منهجاً ومبدأ ومسلكاً للخوض في أي حوار بغية للوصول لما يصبون اليه مستقبلاً.. الذي ستكون نتائجه إذا ما تحقق لهم ذلك وخيمة جداً على الوطن يصعب تلافيها ومعالجتها.. وسينتهي وينعدم معها النهج الديمقراطي الصحيح المتعارف عليه دولياً وعالمياً الذي ينعم به الوطن اليوم الذي جاء من رحم الوحدة اليمنية المباركة كأهم وأروع مكسب وإنجاز للإنسان اليمني عبر تاريخه النضالي والتحرري من حلقات الزمن القائم والمظلم الشطري الذي عانى الوطن من ويلاته وماسيه الذي أسدل ستاره بفضل الله عز وجل على يدي صانع وباني ورمز وحكيم وفارس وموحد الوطن ابن اليمن البار فخامة الاخ علي عبدالله صالح في ٢٢مايو عام ٩٠م، فاتفاقية فبراير- عفواً غلطة فبراير- تعد دليلاً وشاهداً على أن الاتفاقية ما هي الا وسيلة بالنسبة لتلك الاحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم من وسائل عدة يسعون من خلالها بأساليبهم ووسائلهم المعروفة الى تأجيل الانتخابات.

فسرعان ما ان تحقق لهم ذلك وبدأ التحاور في الهم الأساسي الذي وجد الحوار من أجله .. من أجل تنمية وتطوير واستقرار الوطن.. سعوا للتهرب منه وإفشاله بل ونسفه.. متخذين ما يمر به الوطن من ظروف وأزمات ومكائد من أعداء الوطن الخارجين على النظام والقانون ذريعة وأداة لذلك، ناهيك عن اتخاذهم النهج الديمقراطي الذي ينعم به الوطن اليوم للاستثمار وتبرير وزيادة تلك الازمات والظروف والمكائد بالمزايدات والمماحكات، وتزييف الحقائق وتأجيج الساحة وخلق الفوضى.. الخ، الى أن وصل الامر بهم للتحالف مع أولئك الخارجين على النظام والقانون أعداء الثورة والجمهورية والوحدة، وهذا بحد ذاته يعد أكبر شاهد ودليلاً وبرهاناً على أن الاحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم لا يؤمنون بأي حوار جاد يصب في مصلحة الوطن نهائياً ولا وجود له في قواميسهم على الاطلاق..

وما إبرامهم مع المؤتمر الشعبي العام الاتفاقية الاخيرة في ١٧ من يوليو، إلاّ لما تحمله في بنودها من مغانم تهيئ لهم البساط للوصول لما يصبون إليه مستقبلاً الا وهو التقاسم «أي تشكيل حكومة وطنية».

فحوار التقاسم سيحقق المصالح الذاتية لتلك الأحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم.. الذي يغلبون مصالحهم على مصلحة الوطن، ومستقبل الوطن لا يمكن أن يترك لمن يغلبون مصالحهم وما اتخاذهم للنهج الديمقراطي إلا ليأخذوا منه ما يفيد ويخدم مصالحهم الذاتية ويرفضون ما يخدم مصالح الوطن العليا.

إن العمل والنهج الديمقراطي الصحيح الذي تسير عليه البلدان الناشئة والمتطورة إنما هو التنافس الشريف، والاحتكام للصندوق وكل عمل وطني تصب نتائجه في مصلحة الوطن وأمنه واستقراره.

ولهذا أتمنى من المؤتمر الشعبي العام أن يدرك وأن يضع حداً لمخاطر ما تصبو اليه تلك الاحزاب السياسية المعارضة الموجودة على الساحة اليوم.

فالانخراط في فخ حوار التقاسم معها قد يحقق نتائج طيبة على المدى القريب بينهما، لكن سرعان ما ستتحول إلى سراب وسنجابه بوضع يصعب تلافيه وسيعاني الوطن من ويلاته وماسيه، وسيصعب إعادة العملية الديمقراطية الصحيحة بل وتنمية واستقرار الوطن.

فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، فلناخذ العظة والعبرة من اللدغات السابقة: «ائتلاف ١٩٩٠ - ١٩٩٣م بين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي»، «ائتلاف ١٩٩٣ - ١٩٩٤م بين المؤتمر والاصلاح والاشتراكي» وأسوأ لدغة عانى منها الوطن «ائتلاف ٩٤ - ٩٧م» بين المؤتمر والاصلاح الذي خلّف الكثير من المعاناة والأزمات والصراعات والفوضى، والتي كانت ستودي بالوطن إلى الهاوية.

أما إذا تحققت اللدغة الرابعة «حكومة وحدة وطنية» بين المؤتمر والمشترك اليوم ستكون القاضية وسيصعب تلافيها ومعالجتها لأسباب عدة منها استخدام المشترك من خلال القسمة التي سيحصلون عليها أي حكومة وحدة وطنية، وسيلة لتخدم مصالحها ولتطبق سياساتها وخططها الهدامة..

وأخيراً سُئل أحد الفلاسفة العظماء الإسلاميين إذا ما اشتدت الأزمات بالبلاد فإلى مَنْ اللجوء لحل وإخراج الأمة من تلك الأزمات؟ فأجاب: العودة إلى الله عز وجل أولاً ومن ثم الى حكماء وعقلاء الأمة.□

الانتخابات استحقاق دستوري شعبي وليس للمزايدة

أحمد عبد العزيز

■ عند توقيع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك الممثلين في البرلمان على اتفاق ١٧ يوليو استبشر الجميع خيراً بهذه الخطوة المهمة على طريق تنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م لإخراج البلاد من هذه الأوضاع التي وصلت إلى حالة لا تسر أي وطني غيور على وطنه، وبذات القدر عم الارتياح أيضاً بعد الخطوة الأولى والمتمثلة في تسمية قوائم لجان الحوار المشتركة من الطرفين المؤتمر والمشترك، لكن خاب ظن المتابعين كثيراً بفشل أول خطوة عملية للاتفاق الأخير بالتئام الطرفين المعنيين إلى اجتماعهما الأول الذي مقرراً الأربعاء ٤ أغسطس الماضي بسبب عدم التزام أحزاب المشترك بهذا الاجتماع الذي جاء بدعوة من فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وراعي الحوار والأحزاب والتنظيمات السياسية ليحل الإحباط مكان التفاؤل والأمل اللذين سادا بُعيد توقيع اتفاق ١٧ يوليو الماضي.

اليوم وبقدر مساحة التفاؤل الكبيرة بأن ترتقي تلك الأحزاب إلى مستوى مسؤوليتها الوطنية وتلتزم بالجلوس على طاولة الحوار لانجاز وإكمال المهام الوطنية الملقاة على عواتقهم، فإننا نؤكد في الوقت نفسه بأن الاستحقاق الانتخابي المقرر في ابريل القادم ٢٠١١ هو استحقاق وطني وملزم لجميع الأطراف إنجازه في وقته المحدد ولا تنازل أو تراجع عنه مهما كانت الأسباب والظروف وسواء التزمت تلك الأحزاب بالحوار أو لم تفعل لأن الانتخابات البرلمانية القادمة أو أي انتخابات غيرها هي مبدأ والتزام دستوري ملك الشعب وحده وليست ملكاً لأي حزب أو جماعة سياسية حتى تتلاعب به وتضعه للمزايدة الحزبية أو السياسية أو لتحقيق أغراض وأهداف أخرى.. إن على الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن يرتقوا إلى مستوى المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة وأن تعمل وبالحوار الوطني الجاد المسئول على حل الكثير من مشكلاتنا وخلافاتنا وتجاوز التحديات والصعوبات التي تعترض مسيرة الوطن والشعب وأن تقدم المصلحة الوطنية العليا على ما عداها من مصالح ضيقة لأن الوطن لنا جميعاً ومصلحة أبنائه هي غايات كل الأطراف خاصة الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية التي تعمل من أجل تحقيق هذه الغاية العظيمة والسامية.

وفي المحصلة علينا أن ندرك جيداً خطورة هذه المرحلة وأن نضع نصب أعيننا ما أضعناه من وقت وجهد بسبب تعطيل عملية الحوار بالتسويف والمماطلة والمراوغة، وكانت النتيجة أن لا خاسر سوى الوطن وتجربتنا الديمقراطية والتي لا يمكن على الإطلاق تعريضها واثراؤها بالتطور والنمو دون المشاركة السياسية الواسعة التي تقوم أولاً وأخيراً على مبادئ الحوار ولا شيء سواه.

إن أبناء الشعب بمختلف شرائحهم الاجتماعية ينتظرون من الأحزاب العمل من أجل الوطن بكل جد وإخلاص لتجاوز كل المعوقات والتحديات الماثلة أمامه ولننتقل بعدها ونتفرغ للعمل من أجل البناء والأعمار والتنمية والنهوض ببلادنا في كل المجالات، وما أصعبها من مهمة كبيرة وعظيمه تحتاج إلى إخلاص وجهود جبارة... ذلك ما يدركه ويعيه أبناء الشعب اليوم فهل يا ترى ترتقي أحزاب اللقاء المشترك إلى مستوى طموح وتطلعات الشعب ؟؟ ذلك ما نامله ونثق فيه عبر الالتزام أولاً بالحوار الجاد المسئول الذي سيمضي بنا إلى إرساء السفينة التي تحملنا جميعاً إلى بر الأمان.□

الحوار في خطر

■ بطء خطوات الحوار، بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وبين أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم- مع الأسف- لا يشجع على التفاؤل بنجاحه طالما وهناك اشخاص يتعاملون مع قضاياه باستهتار ولامبالاة، وغطرسة مستفزة.

صحيح أن المواطن كان ولايزال ينظر إلى أن الحوار الجاد والمسئول هو المخرج للوطن من مشاكله وخلافات النخب، والتي تسببت في شل حركة الحياة العامة، وعطلت دوران التنمية، حينما غاب الاستقرار بغياب لغة الحوار المسئول، وحضرت بقوة لتحل بدلاً عنه لغة الفوضى والاعمال المخالفة للقانون، المخلة بالنظام والسكينة العامة..

المواطن اليمني مع انه مؤمن أن الحوار هو الملجأ الآمن لليمنيين لكي يتجاوزوا خلافاتهم، إلا انه يبني تشاؤمه على حقائق واقعية تلف دوران ذاك الحوار في حلقات مفرغة، سواء من حيث تلك الطريقة التي يسير بها هذا الحوار، أو من خلال بعض أشخاصه وطريقة تعاملهم مع قضاياه، أو من خلال أسلوب لغة التخاطب المتعجرفة، التي ينتهجها بعض قيادات المشترك مع المؤتمر..

لغة فيها نبرات الاستعلاء وخطاب التهديد والوعيد، لا تحمل بصيص أمل في المضي بالحوار إلى بر الأمان أو الوصول إلى النتائج المرجوة، والتي يؤمل فيها كل مواطن يتمنى لوطنه الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، ولأبنائه الرفاهية والرقي..

منصور الغدره

بيد أن المواقف الايجابية التي أبداها طرفا الحوار- المؤتمر والمشترك- من خلال تصريحات ممثليهما، الأستاذين صادق أمين ابوراس واحمد حيدر، أثناء تبادلهما قوائم مرشحي الطرفين في لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني، هي في حقيقة الأمر التي أحيت الآمال لدى الجميع بمستقبل نجاح الحوار، وأنهما- أي المؤتمر والمشترك- وصلا إلى قرار وحيد لا ثاني له، انه لا مخرج للوطن مما هو فيه، إلا بالحوار والحوار الجاد والمسئول، وان كل طرف منهما توصل إلى قناعة بضرورة تفعيل مبدأ حسن النية تجاه الطرف الآخر، وان على الجميع مغادرة التمترس والمناكفات والمكابدات، والانتقال إلى تغليب المصلحة الوطنية.. بيد أن تغيير الأخ أحمد حيدر من قبل المشترك والاتيان بالمتوكل، من خلال نقل الرئاسة من الحزب الاشتراكي اليمني، إلى ما يسمى بالقوى الشعبية، الموجود اسماً لا كياناً ولا اعضاء، ليصبح بذلك محمد المتوكل، هو من يقود سياسة أحزاب المشترك، والذي سارع بإطلاق التصريحات الاستفزازية حول الحوار.

حينها بدأ الجميع يساورهم القلق على مستقبل الحوار، والذي كان لا يزال بصيص نجاحه قائماً، فالمتوكل الذي يعيش بلا حزب، عدا "الركنة" على ما ستؤول إليه تمرد أحبابه الحوثيين، من نتائج تخدم مصالحه ومخططاته بعودة أحلامه الآفلة مع بزوغ شمس الثورة وواد الملكية الاستبدادية في ستينيات القرن الماضي، بل انه لا يملك حتى نفسه.

الحوار المأمول في خطر منذ الساعات الأولى لتسنم المتوكل دفة إدارة المشترك.

نعم الحوار في خطر بمجيئ دائه- المتوكل- الذي يبدو انه قد استعصى الدواء في شفائه من هلوسته بدليل أنه سارع إلى إعلان نبأ وفاة الحوار وأصدر له بعد ذلك شهادة محاولاً تصفيته على مرأى ومسمع من الجميع.

فالمتوكل أراد من ذلك أن يبرهن انه لا يزال موجوداً بأفكاره الظلامية، وقادر الانتصار على أفكار ومبادئ العصر الحديث، في تغليب لغة الحوار، كما انه يحاول ترجمة أقواله إلى أفعال حقيقية، وإثبات للقاصي والداني من خلال القول :" أنا ومن بعدي الطوفان"..

كل هذا مبرر كاف ليولد الإحباط والتشاؤم لدى كل مواطن، كان لديه أمل في نجاح الحوار الوطني بين الأحزاب.. انه المتوكل النار المحرقة للآمال..!!□

لا خير فينا إن لم نفعلها!!

■ غداً الثلاثاء تهل علينا الذكرى الـ٢٨ لتأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي تأسس في الـ٢٤ من اغسطس ١٩٨٢م ويحسب لفرع المؤتمر الشعبي العام بحضرموت الساحل أن جمعنا مشكوراً بمركز بلفقيه الثقافي بالكلا في أمسية رمضانية وذلك إحياءً لذكرى تأسيسه وإنشائه في محافظة حضرموت في العام ١٩٩٠م.

بهذه المناسبة يجدر بنا أن نتذكر ونذكر الآخرين بأن لدينا هنا في حضرموت مؤسسين أوائل لفرع المؤتمر بالمحافظة مارسوا نشاطهم وأدوارهم في مراحل المخاض والتأسيس ما بين شهر يوليو - ديسمبر العام ١٩٩٠م وبعضهم رحلوا عنا ونكاد أن ننساهم في زحمة الحياة، ولم يعد أحد يذكرهم من هؤلاء نذكر بالفقيد/ كرامة محفوظ الحامدي والفقيد حسين عبود القرزي،

الأول وافاه الأجل في ٢٢ اغسطس ٢٠٠٤ وكان يعمل آنذاك مديراً لفرع مكتب العمل والشؤون الاجتماعية بمديرية الشحر وساهم في تثبيت المئات من الفقراء في شبكة صندوق الضمان الاجتماعي، وأسهم ايضاً بفاعلية في تأسيس فرع المؤتمر الشعبي العام في الشحر ومناطق عرف، وحقب والحمقلة ومقد العبية توفي رحمه الله دون أن ينال حقه من الذكر والتكريم.. والإهمال ذاته نجده عند زميله الفقيد حسن عبود القرزي الذي توفي فيما كان يشغل منصب مدير مكتب التشغيل لدى شركات النفط العاملة في مديرية غيل بن يمين وأطرافها وهذا المكتب يتبع مكتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويعنى بتشغيل العمالة المحلية من أبناء مديرية غيل بن يمين والمديريات المجاورة وأبناء المحافظة عامة في الوظائف الاعتيادية.

إلا أن أيدي المنون اختطفته قبل أن يحقق ولو نسبة ضئيلة مماكان يحلم به في «يمننة» الوظائف الاعتيادية بالشركات العاملة بقطاع المسيلة، أيضاً كان الفقيد القرزي رئيساً لفرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية غيل يمين لأكثر من أربع سنوات وكان من أبرز القيادات المؤسسة لفرع التنظيم بمناطق غيل بن يمين وأطرافها وذلك مطلع العام ١٩٩١م الى جانب زملائه سالم صالح الدويلة وسعيد عوض باعجاره وعوض سعيد فارس وصالح عوض الجهري والمرحوم سعيد صالح باطريح وآخرين.

رحل الفقيدان القرزي والحامدي في صمت ولم يعد أحد يذكرهما لا فروع مؤتمر بالمديريات ولا الزملاء .. الا من رحم ربي وقد لمست ذلك بنفسي حينما بحثت عن بعض معلومات حول الفقيدين، إذ لم يفدني أحد بمعلومات ما عدا ذاكرة صحيفة «المسيلة».

نعم .. كنا مقصرين ومازلنا مقصرين بحق زملائنا الاعزاء الذين رحلوا عن دنيانا الفانية - بهدوء- واللهم لا اعتراض على قضاء الله وقدره ولكن الاموات أمانة في أعناق الاحياء!!

صلاح احمد العجيلي

وهنا نتساءل ماذا قدمنا لهم وماذا قدم حينها مكتب العمل من تكريم وكان حينها الاخ عوض الناخبي مديره العام وهل حفظ لهما ولأولادهما الحقوق المكتسبة بعد الوفاة؟ لا نعلم والخبر الأكيد لدى إدارة البريد والأخ درويش سويد!!

وماذا قدم لهما فرع المؤتمر بالمحافظة هل كرمهما باعتبارهما من المؤسسين الأوائل؟ حسب علمي - كان ذلك حلماً ومازال!! وهل سأل المؤتمر عن أحوال وأوضاع أسر الفقيدين بعد رحيلهما؟ وهل أحد منا اهتم بذلك وسأل ولو من بعيد!!

نجدها فرصة سانحة ونحن نتحدث عن ذكرى تأسيس التنظيم ان ندعو قيادة السلطة المحلية بالمحافظة وقيادة فرع المؤتمر بالكلا لتدارس إمكانية إقامة فعالية وفاء لأولئك الزملاء المخلصين الأوفياء في حياتهم لعملهم الإداري والسياسي ، ولا خير في أمة لا تمجد رجالها الصادقين المخلصين، ولا خير فينا إن لم نفعلها؟! ونحن مقتدرون وسنجازى بمثلها وأمثالها ، ان طالت سماحة النسيان والتجاهل غير المبررين؟

- اللهم اني بلغت اللهم فاشهد.. وذكّرت بما وجب ويجب، لعل وعسى أن التذكير ينبه الغافلين والله من وراء القصد!!□

رؤية بتوجيهات رئاسية

مصطفى خليل

■ ساد- مؤخراً- في أوساط المجتمع اليمني الكبير بفئاته الاقتصادية والسياسية نوع من الارتياح، وذلك بعد سماع توجيهات فخامة رئيس الجمهورية القائد الانسان علي عبدالله صالح رئيس مؤتمرنا الشعبي العام لدولة الدكتور علي محمد مجور وحكومته الموقرة.. كون تلك التوجيهات جاءت برؤية صادقة وبحزمة من الاجراءات العملية للحلول والمعالجات التي لو تم تطبيقها عملياً على الساحة السياسية والاقتصادية اليمنية لصارت علامة وطنية بارزة للنهوض بالواقع الاقتصادي وديمومته واستقراره، بل واستمراره بالدفع بعجلة التنمية المستديمة للجمهورية اليمنية، حيث وضعت تلك التوجيهات رؤية كاملة للاصلاح الاقتصادي هدفها الجوهري هو تحقيق كل الخير والنماء لليمن أرضاً وإنساناً.

والمأمول من القائمين على الحكومة وأعضائها الأخذ بعين الاعتبار والجدية الوطنية لماجاء في محتوى تلك الإجراءات التي طرحها فخامة رئيس الجمهورية لتصبح ركيزة عملية وقاعدة انطلاق فورية لكل الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية والأحزاب والاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية باعتبارها احتوت مضامين النهوض بالعملية الاقتصادية لمستقبل أفضل مازالت بعض احزاب المجتمع اليمني ومنظماته الجماهيرية بمختلف مشاربها تسعى للوصول اليها وتحقيقها في إطار الاصلاح المالي والإداري الشامل تحت مظلة الحوار الوطني المفتوح، وكون اليمن الموحد مسؤولية كل يمني أياً كان دون تصنيف سياسي لانتمائه الحزبي والتنظيمي، فاليمن كما قال الحكماء من حكامه ملك جميع ابنائه، فالواجب الوطني يدعوهم جميعاً بعدم الاتكال والتخاذل ويدعوهم بأداء الواجب المناط بهم كلاً من موقعه وعمله، أكانوا في السلطة او في المعارضة او كانوا فيما بين الاثنين مع السلطة أحياناً ومع المعارضة أحايين أخرى.. لذا نقول لهم وتذكرهم- جميعاً- بان توجيهات رئيس الجمهورية لدولة علي محمد مجور وحكومته قد أوضحت بجلاء أولويات المستقبل الاقتصادي فيما تعانيه المرحلة الراهنة من قلة الموارد وازدياد البطالة وانتشار رقعة الفقر بكثافة على خريطة الجمهورية وبين عواصم المحافظات، فالتوجيهات تدعو الى نهضة اقتصادية بمسارات جديدة نحو تغليب المصالح العليا لليمن على المصالح الحزبية والذاتية الاحتكارية الجشعة، فالشعب اليمني بكل فئاته وقطاعاته يراقب بعيون وطنية أعداء الوطن أين ما كانوا بالداخل أو الخارج، وسيواجه من أجل الثورة والحرية والوحدة والديمقراطية ما يحال له من المؤامرات والدسائس اقتصادية كانت أو سياسية بكل حزم وقوة، ولن يتراجع عن حريته وثورته ووحدته ونظامه الديمقراطي، وسياتي الوقت والساعة واليوم الذي يضرب بيد من حديد كل من يلعب ويتلاعب باقتصاده الوطني وأمنه واستقراره، وسيظل المخلصون الخيرون من أبناء الشعب اليمني العظيم يستشهدون على الدوام بقوله تعالى: «لله مافي السموات والأرض وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير» صدق الله العظيم.□

المؤتمر.. مسيرة إنجازات

م/ محمد علي غالب •

■ يحتفل المؤتمر الشعبي العام قيادة وقواعد ومعه أبناء الشعب اليمني بالذكرى السادسه والعشرين لتاسيس تنظيم المؤتمر الشعبي العام عام١٩٨٢م حيث ان إحياء هذه الذكرى سنوياً ليس إلا مراجعة لمسيرة الإنجازات الوطنية والعطاء المتميز في جميع المجالات التنموية والخدمية والاقتصادية والسياسية والثقافية.. الخ، ويعتبر نقطة البداية والإنطلاقة لبناء وطن حضاري وتنموي يواكب التطور الاقتصادي والسياسي والانتقال به من مخلفات الجهل والمرض والفقر إلى تحقيق مستوى افضل وتحقيق منجزات على جميع المستويات سواء اكانت خدمية وتعليمية واقتصادية وثقافية.. الخ.. نقطة البداية هذه هي تأسيس تنظيم المؤتمر الشعبي العام ولم يكن الهدف من ذلك التاسيس تشكيل حزب سياسي او ممارسة حزبية وتنظير وتطبيق تجارب خارجية لا تنسجم مع الواقع اليمني ، فالتاريخ اليمني الحديث والقديم له خصوصياته وواقع المجتمع اليمني بتكويناته المختلفة وتاثير الأحداث التاريخية والصراعات المستمرة على السطله كان له الدور الكبير في تشكيل المجتمع واكتساب فئاته عادات وسلوك حياة خلفت الكثير من السلبيات والصراع وعدم الاستقرار والتخلف وتعدد الانتماءات واهمها الانتماءات القبلية الضيقة والمصالح المحدودة بعيداً عن التفكير بالانتماء الوطني وتقدير المصلحة العامة.

وتاسيس المؤتمر الشعبي العام لم يات من فراغ وإنما جاء ذلك من نظر ثاقبة واستيعاب كامل للتاريخ وما يواجه الارتقاء بهذا الوطن إلى دولة حضارية ومتطورة من خلال دراسة للمعوقات والأسباب والعمل بحكمة لتجاوزها والخروج بالوطن والشعب من نفق مظلم وطويل تتخلله الكثير من التراكمات السلبية والتي هي بحاجة إلى إزالة ليرى هذا الشعب النور وينعم بوطن أكرمه الله بنعمة ووصفه بارض طيبة ورب غفور وشعب وصفه النبي الأعظم عليه الصلاة والسلام بالحكمة والإيمان.

فحكمة القائد الرمز والمؤسس/ علي عبد الله صالح -حفظه الله- كان لها النظرة الثاقبة من خلال تلمسه لتلك المعوقات ودراسة الواقع اليمني وحبه لليمن وانتمائه الوطني والخروج به إلى مستقبل زاهر ومشرق ولم يتم تحقيق ذلك إلا من خلال تأسيس تنظيم سياسي شعبي للعمل الجماعي ويضم بين أعضائه شرائح كبيرة من الخبرات وحكماء اليمن ومن مختلف شرائح المجتمع اليمني وعملاً بمبدأ وشاورهم في الأمر للعمل جميعاً لإعادة بناء اليمن الحديث والحضاري مرتبطين بذلك التاريخ الناصع من البناء والحضارة للشعب اليمني.

ولاستعراض المنجزات التي تحققت في ظل مسيرة القائد/ علي عبد الله صالح منذ توليه الحكم ومسيرة المؤتمر الشعبي العام فأولى هذه الإنجازات هي تأسيس المؤتمر الشعبي العام كتنظيم يضم النخبة عند التأسيس والهدف هو اتخاذ القرار بصورة جماعية والمشاركة في التخطيط وإبداء الآراء وكان ذلك اعتباراً من الخطوة الأولى وهي إعداد برنامج وإطار للعمل السياسي والفكري كدليل ومنهج للعمل الوطني وتمثلت هذه الخطوة في إنجاز وثيقة الميثاق الوطني والتي لم يحتكر إنجازها فرد أو جماعة أو فئة محددة وإنما شارك في إعدادها وإنجازها كوادر ذات خبرات وثقافة عالية ومن جميع الفئات والرؤى السياسية المختلفة ودون أي تحفظ وبالمشاركة الواسعة والحوار والاستفتاء الشعبي تم إقرارها كوثيقة وبالإجماع كمنهج للعمل الوطني وبذلك بدأت مسيرة التنمية والعمل الوطني والتحول إلى لغة الحوار واعتماد الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية وبصورة مستمرة والقبول بالرأي الآخر للوصول إلى وطن مزدهر ينعم بمشاريع تنموية وخدمية ومواكب للتطور وموحد في ظل مناخ آمن ومستقر، ومن المنجزات العظيمة تحقيق الوحدة وإقامة السلطة المحلية والانتخابات الديمقراطية والتعددية السياسية وترسيم الحدود مع دول الجوار والوصول بذلك إلى علاقة تعاون وشراكة في التنمية و الاستثمار المتنامي وبناء الثقة في العلاقات الدبلوماسية والاحترام المتبادل، وعلى المستوى الداخلي هناك المنجزات الكبيرة والمتنامية سنة تلو الأخرى في إقامة مشاريع البنية التحتية من طرقات وتوفير الطاقة وبناء المنشات التعليمية والصحية والنقل والاتصالات والتعليم العالي والفني والمهني والتركيز على بناء الإنسان وتاهيله وباعتباره أساس التنمية.

وكل ذي عقل وبصيرة يقر بهذا التحوّل الكبير وبمراجعة بسيطة لعمل مقارنة بين الحاضر والماضي القريب لوجد أن هناك فرقاً كبيراً ولا ينكر تلك المنجزات إلا جاحد ، وهناك الكثير والكثير من المنجزات على جميع المستويات الخدمية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. وغيرها لانستطيع أن نسردها ونعجز حتى عن اختصارها في مقال صحفي ولكن بوسعنا القول: هذا الواقع نحن نشاهده ومنجزات نلمسها وما علينا إلا العودة لذكريات كنا نحلم فيها بمثل هذه الإنجازات.

وللتامل عن كيفية تحقيق هذا الإنجاز فقد تم بالحوار والتعاون المشترك والمشاركة من الجميع والاستشعار بان هذا الوطن وطن الجميع ، ونسال الله العلي القدير أن يلهم لجنة الحوار الوطني المعرفة والقيمة العظيمة للغة الحوار والمشاركة في البناء وتنمية الوطن وحب الشعب □.

* رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام الصليف ـ محافظة الحديدة